البان: مواجهة المتمردين والارهابيين لا تشكل تراجعا لحقوق الإنسان

■ أكدت وزير حقوق الانسان الدكتورة هدى ألبان أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في صعدة ولمواجهة الحراك والحرب ضد القاعدة هي إجراءات قانونية لا تشكل تراجعاً لحقوق الإنسان بأي حال من الأحوال، بل تصب في مصلحة الوطن والمواطن بدرجة رئيسّة، ولا يتضرر من هذه الإجراءات إلا من يريد الشر للوطن تنفيذاً لأجندة أجنبية، ومن يحلم بفض العقد الاجتماعي المتين الذي اختاره شعبنا اليمني بقناعة وليس من أجل مصالح شخصية ضيقة وهذا أمر بعيد المنال.

وأوضحت أن المماحكات السياسية وعدم الدقة والموضوعية لدى الكثير من وسائل الاعلام يؤدي الى قلب الحقائق وتضخيم الإجراءات التي تتخذها الدولة، مما يعمل على تحول دور هذه الوسائل من ناقل أمين للوقائع والأحداث الى محرض يزيد من إذكاء النار ويصب الزيت عليها بقصد أو بحسن نية منها.

وقالت في حوار مع «سبأ»: في حال حدوث أية مشاكل أو اختلالات أمنية فمن الطبيعي أن تتدخل الدولة لتنفيذ واجباتها لمصلحة المجتمع، وقد يرافق ذلك التدخل تنفيذ قيود معينة، وهي إجراءات طبيعية قانونية ومتوازنة تحدث في كل مكان، وتقرها كل القوانين الدولية والوطنية كونها تهدف الى ضمان المصلحة العليا للوطن والمواطن وضمان أمنه واستقراره.○

تهريب الأطفال.. مشكلة تتفاقم!

■ عندما يصبح أطفال اليمن أشبه بسلعة يمكن تصديرها بأي طريقة قذرة والجميع صامتون كالاصنام والسلطات تبحث عن قوانين والبرلمان مشغول في قضايا بعيدة عن قضايا الشعب والمواطنين.. هنا تكمن الكارثة.. لقد انتهت العبودية قبل الاسلام والمسؤولون الخرس الذين يختلقون الاعذار هم أصل البلاء وسبب تفشي هذه الجريمة. لقد آن الأوان لوقف المسؤولين عن هذه الجريمة سواء المتاجرين باطفال بلادنا أم المسؤولين المتهاونين مع المهربين في هذه الجريمة.

«الميثاق» ستجعل هذه القضية المرعبة في طليعة رسالتها الوطنية وتبدأ بالنشر حولها تباعاً الى أن تنتهي هذه المأساة.

استطلاع: هناء الوجيه

باحثة: قبول عمالة الأطفال كمصدر للدخل وراء تزايد التهريب

محامية: عدم تجريم تهريب الاطفال قانوناً وراء انتشار الظاهرة

○ في البداية تقول الاخت آسيا الأديمي أن دراسة ميدانية قام به المركز اليمني للدراسات الاجتماعية والبحوث التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية أثبتت ان ظاهرة تهريب الاطفال أصبحت أكثر شيوعاً في الاعوام الاخيرة وخاصة في محافظتي حجة والمحويت، كما أثبتت الدراسة أن ٥٣٪ من الاطفال المرحلين هم من مديرية حرض بمحافظة حجة التي يمر عبرها معظم حركة النقل بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية وأن أغلب أعمارهم تتراوح ما بين ١٤ – ١٥ عاماً أغلبهم تسربوا من الدراسة لقلة الموارد المالية وضعف الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم، إضافة الى المشاكل الاسرية.

وتوضح آسيا الاديمي: إن أغلب العوامل من وراء هذه الظاهرة تعود الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسوء الحالة المعيشية وكذلك انتشار الامية والبطالة والضعف الاسري، والتفكك الاجتماعي ومشاكل الطلاق.

مؤكدة على أن ضعف الوعي لدى أهالي الاطفال المهربين بالمخاطر والمشاكل التي يواجهها أطفالهم أثناء وبعد رحلات التهريب ونظرة القبول لعمالة الأطفال وتشجيع ذلك كمصدر رئيسي للدخل من أهم الأسباب التي تزيدمن حجم انتشار هذه الظاهرة على حد قولها.

○ أما الأخت غني المقداد محامية فترى أن عدم وجود نصوص قانونية صريحة تجرم قضية تهريب الاطفال وتحدد عقوبات واضحة ضد المهربين وأيضاً عدم وجود تنسيق في هذا الجانب بين الأجهزة اليمنية والأجهزة السعودية من شأنه أن يزيد من انتشار الظاهرة، وللحد من تهريب الاطفال لابد من سن القوانين، بالإضافة الى تكاتف الجهود الرسمية والجهات ذات العلاقة وكذا منظمات المجتمع المدني المختصة بهذا الجانب كون هذه القضية وانتشارها يضر بالاقتصاد الوطني ويهدد السلم والامن الاجتماعي، وكذا يتنافى مع المبادئ الانسانية الاخلاقية التي ترتبط بحقوق الإنسان وحقه في الحياة الآمنة.

إهمال التعليم

○ ويؤكد ما سبق الاخ محمد دبوان مدرس بالقول: أنا ومن خلال تدريسي في مدارس البنين ألاحظ أنه من الضروري متابعة الأبناء والوقوف بجانبهم، فهناك أعداد من الطلاب يتسربون قبل الإنتهاء من المرحلة الثانوية إما بسبب الظروف الاسرية أو بسبب دفعهم الى ميدان العمل في وقت مبكر وأياً كانت الاسباب فإهمال الأسر بأهمية التعليم لأبنائهم من شأنه ان يشجعهم على الخروج إلى خارج الحدود إذا ما أتيحت أمامهم الفرصة وخاصة أن هناك عصابات للتهريب لا تجد لها رادعاً وتستغل هؤلاء الأبرياء للاستفادة منهم كأيدي عاملة رخيصة أو للعمل في مهام عدة بما فيها التسول أو الأغراض غير الأخلاقية ، ومهما اختلفت الاسباب أو تراكمت العوامل فلابد من الوقوف بصرامة للحد من هذه الظاهرة المؤلمة.

مدرس: عصابات التهريب تسرح وتمرح ولم تُردع

برنامج توعوي

○ ونختتم حديثنا مع الاخت ألطاف اليوسفي منسقة مشروع حماية الاطفال من التهريب والنزاعات المسلحة مؤسسة «مدى» دعم التوجه المدني الديمقراطي والتي اشارت الى أن المؤسسة لديها مركز متخصص في رعاية النشء والاهتمام بقضاياهم، ومن هذا المنطلق ولأهمية التركيز على قضية التهريب للاطفال كقضية وطنية تمس الاقتصاد الوطني وتؤثر من ناحية إنسانية على أطفال لا يدركون خطورة الوضع الذي يدفعون اليه قامت المؤسسة بالعمل على تنفيذ برنامج لمدة عام يستهدف حماية الاطفال من التهريب والنزاعات المسلحة، المشروع يضم خمس محافظات ويركز على الجانب التوعوي بدرجة أولى كون انتشار الوعي لدى الأسر بخطورة دفع أبنائهم الى المصير المجهول وتأثيرات ذلك النفسية والمعنوية وكذا الاقتصادية من شأنه أن يخفف من حجم انتشار هذه الظاهرة.

مشيرة إلى أن البرنامج قام بنشر الملصقات والنشرات التوعوية حول القضية وكذا الورشة التدريبية الخاصة بالإعلاميين والذين من خلالهم يتم نشر الوعي لدى المجتمع بأهمية التكاتف والوقوف للحد من هذه الظاهرة. وتختتم اليوسفي حديثها بالتأكيد على أهمية العمل الجاد وتحمل المسؤولية تجاه هؤلاء الاطفال الذين يعتبرون حصاد ثمرة الوطن وأساس النهوض والتطور المستقبلي.○

منسقة المشروع: نعمل لحماية أطفال اليمن من التهريب

رحيق المساواة

ميراث الشارع

أ./ حليمة عبدالله الشرفي

○ قد تكثر الإرشادات بل والنصائح التحذيرية لأولياء الأمور تجاه مسؤولياتهم لأبنائهم وخطر الشارع عليهم، وللأسف لا تزيدهم الا تغافلاً وإهمالاً وخاصة من الآباء والأمهات الذين تربوا وترعرعوا في الشارع، ولذلك يحرصون على أن يكون هذا الشبل من ذاك الأسد، وبالأصح «هذا المتسكع من ذلك المتشرد!!».

فنجد الكم الهائل من الألفاظ البذيئة والتصرفات التي يندى لها الجبين، أما مصائب حرب العصابات في كل زقاق أو شارع وحارة وما يحدثونه من ويلات تزداد حدتها وخطورتها يوماً بعد يوم دون رادع أو زاجر، بل تجد آباءً وأمهات يرددون عبارات يؤمنون بها مفادها أن تربية الشارع هي التي تربي الاطفال وتخلق منهم رجالا!!

ونلفت الانتباه الى خطورة وحساسية المرحلة العمرية في سن المراهقة لدى الأبناء، ففيها تتركز وتكثر مشاكل الأبناء مع الآباء ومع المحيطين بهم من أهل وأصدقاء وجيران، فتتسم عند الأغلب خاصة الذكور بالتمرد والعناد وكثرة المشاكل في المدرسة أو البيت أو الشارع أو جميعها، وغالباً ما تكون المراهقة فترة مؤقتة وتنتهي إن أحسن الأهل التعامل مع الأبناء بأسلوب يتناسب مع الموقف لأنهم بذلك سيخرجوا بسلام وأمان نفسي لأبنائهم ولهم بل واستقرار أسريً وسد منيع يحميهم من الانحراف والسير خلف أصدقاء السوء والتأثر بهم والذي دمر بنيان معظم الاسر.. فأحيانا نجد آذاناً صاغية وإن وجدناها فتكون في فئة وشريحة الآباء والأمهات ذوي التعليم والثقافة المتينة لأن عملية التأثير الايجابي ستكون أكبر وأفضل، وخاصة الأم في حال غياب دور الأب إما بالانشغال في العمل أو تكاسله عن القيام بدوره ، فيلقي بالعبء على الأم، فإن كانت أما– كما ذكرنا سابقاً– فستقوم بدور الأم والأب معا وستثبت جدارتها في تربية أبنائها والحفاظ عليهم، ولكن لا ننسى أن المسؤولية مشتركة بين الأم والأب للمحافظة على أطفالهم من مصائب الشارع التي تفاقمت أخطاره خاصة في السنوات الاخيرة، والضحايا هم الاطفال الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة .. ولكن الأمل يحدونا في الجيل الآتي بأنه سيكون أكثر وعياً وحرصاً وحذراً..□

توضيح

عزة غانم أول عميدة لكلية التربية والدكتورة مهجت أول عميدة لكلية طب الاسنان

● تلقت الصحيفة توضيحاً من الزميل عيسى يحيى عاطف حول مانشرته «الميثاق» في العدد الماضي تحت عنوان «أول عميدة كلية في اليمن». ولأهمية إزالة اللبس فيما نشر، فالصحيفة تكن التقدير والاحترام للدكتورة القديرة عزة غانم كأول امرأة عميد لكلية التربية، لذا لزم التوضيح أن الدكتورة القديرة مهجت أحمد علي هي أول عميدة لكلية طب الاسنان على مستوى اليمن.. وننشر التوضيح هنا لإزالة اللبس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ / رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» الاستاذ محمد أنعم الأكرم

تحية طيبة وبعد

في البداية أتقدم بالشكر لما تقدمونه من جهود جبارة في الإعداد الصحفي المتميز الذي من خلاله برزت صحيفة «الميثاق» الموقرة وأصبحت تضاهي الصحف الأخرى بحيث أننا نحرص على اقتنائها وتوزيعها على كافة المكاتب التنفيذية والمؤسسات والمنشآت الخاصة والعامة وذلك بناء على توجيه من الأخ محافظ المحافظة العميد طه هاجر.

ومن خلال قراءتنا للعدد ١٥٠٩ – الاثنين١٤ ٢٠١٠/٦/ مطالعنا في الصفحة التاسعة المتخصصة بشؤون المرأة عنوان «أول عميدة كلية في اليمن» والذي عُني به الدكتورة مهجت أحمد علي ولا ندري من أين اعتمد على هذا المقياس والنوط الممنوح.. هل من خلال كلام الدكتورة الفاضلة أثناء المقابلة أم من خلال نظرتكم في الصحيفة الى التاريخ الاكاديمي في اليمن والتواصل مع الجهات ذات العلاقة؟

أما الذي نعرفه فهو أن الدكتورة عزة أحمد غانم شغلت منصب عميد كلية التربية جامعة صنعاء في العام ١٩٩١م وكان رئيس الجامعة الاستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح ولا ندري قبل هذا هل سبقها أحد أم أن الحق هذا سقط بالتقادم؟

وهذا الاستفسار جاء منا عرفاناً ووفاءً لاستاذتي الفاضلة والمربية القديرة الاستاذة الدكتورة عزة أحمد غانم التي تلقينا العلم على يديها أثناء دراسة البكالوريوس في العام ١٩٩١م والماجستير في العام ١٩٩٧م.

وهذا وأملنا فيكم كبير في التصحيح في العدد القادم وإعطاء الحق لأهله..

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

عيسى يحيى عاطف

رئيس تحرير صحيفة «منبر السلام»– م/ صعدة□

حسيبة شنيف لـ«الميثاق»:

دور إدارات المرأة هامشي

■ عند الحديث عن البيئة والمياه وكيفية مواجهة المشاكل، يظل دور المرأة وأهمية تواجدها ومشاركتها في مواجهة المشاكل المائية والبيئية مهما جدا.. فحضورها في هذا المجال بالتأكيد يخدم الصحة البيئية.. وحول هذه القضية التقينا الاخت حسيبة يحيى شنيف- مدير عام تنمية المرأة- في وزارة المياه والبيئة وخرجنا معها بهذه الحصيلة..

لقاء: المحررة

للمرأة دور أساسي في ترشيد المياه

لابد من استشارتها عند إنشاء المشاريع

الاهتمام بالمرأة لابد أن يبدأ من المديريات

□ متى أنشئت إدارة تنمية المرأة وما الهدف من إنشائها؟

– تم إنشاء الإدارة في نوفمبر 2008م، وتعمل على توسيع أنشطتها من خلال إنشاء إدارات خاصة بالمرأة في المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة والتي وصلت حتى اليوم الى أربع عشرة إدارة.

والهدف من ذلك هو تمكين المرأة في شتى المجالات، والاهتمام بها في الجانب البيئي والمائي الذي طالما أغفل دورها فيه برغم أنه يعول عليه الكثير، فبدون الاهتمام بجوانب البيئة لن تكون هناك تنمية مستديمة، وبالتالي ينبغي ألا تغيب المرأة في السياسات والقوانين المتعلقة بالمياه والبيئة، وبصراحة لقد وجدنا دعماً كبيراً من وزير المياه والبيئة الأخ عبدالرحمن فضل الإرياني الذي يدعم الإدارة بهدف تمكين المرأة في الجوانب المائية والبيئية كونها شريكاً أساسياً ومهما فيه.

اقتراح

□ ما مدى فاعلية إدارة المرأة في تعزيز دورها ومشاركتها؟

– لن تستطيع تلك الإدارات تحقيق الإنجازات في ظل إمكانات تعتبر محدودة، حيث إنه لا توجد موازنات خاصة بها وتنقصها التجهيزات الفنية والكوادر المؤهلة، وبالتالي فمعظم الأعمال التي نقوم بها تكون ذات جهود شخصية أو دعماً من منظمة مانحة.. كما أن الأعمال متمركزة في المحافظات فقط، ولذلك قدمنا تصوراً لقيادة الوزارة اقترحنا من خلاله ايجاد إدارات فرعية على مستوى المديريات، تقوم بالدور التنفيذي، اعتقد أنه لو أخذ بهذا المقترح سنستطيع تفعيل العمل التوعوي لدى أكبر شريحة لمواجهة المشاكل المائية، حيث إن بلادنا تعاني من شح كبير في المياه.

توعية مؤثرة

□ هل استهداف المرأة في عملية التوعية يكون أكثر تأثيراً لمواجهة هذه المشكلة؟

– المرأة ما تُتهم بأنها أكثر من يسرف في استهلاك المياه، رغم أنها هي أول من يتأثر في حالة نقصها وخاصة انه في كثير من المناطق النائية يُعتمد على المرأة في جلب المياه ويعتبر من المعيب أن يجلب ذلك الرجل، ولذلك لابد من توجيه الرسالة الى المرأة في كيفية ترشيد المياه والحد من استنزافها ومن خلالها سنصل الى نتائج مثمرة.

تركز على الريفيات

□ أين موقع المرأة الريفية في خارطة اهتماماتكم؟

– تستحوذ على نصيب الاسد في الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف ومشروع الصرف الصحي في المناطق الريفية، فلدينا امرأة تعمل في المشروع، وهذه خطوة جيدة إذ أنها تمثل حلقة الوصل بيننا وبين الاحتياجات الخاصة بالمرأة الريفية وخاصة ونحن ندرك أهمية استشارة المرأة الريفية قبل تنفيذ المشاريع، حيث إن المرأة أكثر من يعاني من نقص المياه أو من بُعد مواقع جلبها.

رؤى مستقبلية

□ أهم الأنشطة والمنجزات التي حققتها إدارتكم؟

– أنشأنا أربع عشرة إدارة للمرأة في مختلف المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة وتم تعيين أربع عشرة موظفة بقرار من الوزير وعملنا على بناء وتطوير قدرات مديرات الإدارات، واعددنا قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي فيما يتعلق بموظفي وموظفات الوزارة والمؤسسات والهيئات، ومن خلالها يمكننا استنتاج ما إذا كانت المرأة تحصل على حقها من الفرص أم لا؟

ومن الانشطة التي قامت بها الإدارة مؤخرا تنظيم ورشة عمل متخصصة بنشر ثقافة النوع الاجتماعي وكذا عرض الرؤى المستقبلية لإدارة المرأة.

وعي حقوقي

□ مشاريع مستقبلية قريبة تسعى الإدارة لتحقيقها؟

– لدينا العديد من المشاريع المستقبلية التي قدمناها الى وزارة المالية وتم مناقشتها ولكن– للأسف– لم تعتمد، كان من ضمنها انشاء حضانة خاصة بأطفال الموظفات، ومع ذلك سوف نسعى إلى إيجاد وسيلة لتنفيذ المشروع.

كما أن لدينا توجها في استمرارية بناء قدرات مديرات إدارات المرأة في العديد من المجالات، من ذلك ما يتعلق بالوعي الحقوقي والقانوني لكي تكون المرأة على دراية ووعي بحقوقها وواجباتها.□

مشاركة بريطانية وفرنسية في مهرجان صيف صنعاء السياحي

جميل الجعدبي

□ استكملت وزارة السياحة التحضير لمهرجان صيف صنعاء السياحي الدولي الخامس والمقر انطلاق فعالياته مطلع يوليو القادم بحديقة السبعين بالعاصمة بمشاركة عربية وأجنبية لأول مرة.

وأشار نائب مدير عام البرامج والأنشطة بوزارة السياحة حسين السكاب إلى أن فرقا فنية واستعراضية من كل من: مصر وفلسطين والسعودية والصين، وكوريا، وفرنسا، وأندونيسيا، وبريطانيا، ستشارك في المهرجان الذي يستمر (٣١) يوما، والذي سيقدم باقة من العروض الفنية والفلكلورية والأنشطة المتنوعة تحييها على مدى أيام المهرجان فرق فنية وشعبية وفنانون تشكيليون ومصورون فوتوغرافيون وحرفيون ومبدعون من عموم محافظات الجمهورية، وتتخلل فعاليات المهرجان مسابقات وجوائز مالية للأعمال المتميزة.

منوهاً إلى أن مهرجان صنعاء سيتضمن هذا العام خيمتين تجسدان صور الحياة التهامية والصحراء، مشيراً إلى أنه سيحضر فنانون تشكيليون من بريطانيا لرسم وتوثيق معالم الحضارة وجمال الطبيعة في بلادنا وما تزخر به من مخزون تراثي وعكس ذلك في لوحاتهم ومن ثم المشاركة بها لاحقا في معارض تشكيلية دولية، بهدف الترويج للسياحة في بلادنا ونقل جوانب من إرثها الحضاري والثقافي بريشة فنانين أجانب.□

تحت شعار «جيل يبني وطنه ويحميه»

ملتقى لأيتام اليمن والعالم العربي بداية يوليو

«الميثاق»– خاص

□ يلتقي أيتام اليمن والعالم العربي بداية الشهر المقبل يوليو بصنعاء في ملتقى تنظمه جمعية الاتقان الاجتماعية الخيرية برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأوضح الأخ فيصل السلمي مدير عام الجمعية أن الملتقى سيحظى بمشاركة محلية وعربية واسعة.. وأضاف: أن موضوعاته تتركز حول «الحوار.. الوسطية والاعتدال» وتعميق قيم حب الأوطان لدى الأيتام وتحصينهم من الغلو، إضافة إلى تدريب المشاركين من الأيتام وتأهيلهم حتى يصبحوا مدربين لغيرهم..

وأشار السلمي في تصريحه إلى أن الملتقى الذي سيعقد هذا العام تحت شعار «جيل يبني وطنه ويحميه» سيتميز كونه يجمع عدد (٣) أيتام من كل دولة عربية إضافة إلى المؤسسات والمنظمات والجمعيات اليمنية والعربية التي ستشارك. ودعا مدير عام جمعية الاتقان كافة المؤسسات والمنظمات والجمعيات الخيرية إلى المشاركة وتقديم نماذج من أيتامها.□

لاترم بالمهملات في الشارع . . بل ضعها في المكان المناسب